

Distr.: General  
19 December 2012  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية  
الدورة الرابعة  
جنيف، ٢٦-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

## تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

### المحتويات

#### الصفحة

٢	..... الاستنتاجات المتفق عليها	أولاً -
٢	..... موجز الرئيس	ثانياً -
٢	..... افتتاح الدورة	ألف -
٧	..... تقارير اجتماعات الخبراء	باء -
١١	..... تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة	جيم -
١٤	..... مسائل أخرى	دال -
١٤	..... احتتام الاجتماع	هاء -
١٤	..... المسائل التنظيمية	ثالثاً -
١٤	..... افتتاح الدورة	ألف -
١٥	..... انتخاب أعضاء المكتب	باء -
١٥	..... إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	جيم -
١٦	..... اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية	دال -
١٧	..... الحضور	المرفق

## أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها<sup>(١)</sup>

(البندان ٣ و ٤ من جدول الأعمال)

إن اللجنة،

تحيط علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية عن أعمال دورته الرابعة (TD/B/C.II/MEM.3/12)؛ وبتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن أعمال دورته الرابعة (TD/B/C.II/MEM.1/13)؛ وبتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورتيه الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين (TD/B/C.II/ISAR/64 و TD/B/C.II/ISAR/61)؛

وتُعرب عن تقديرها لتقديم الأمانة عروضاً موجزة، نزولاً عند طلب الدول الأعضاء، بشأن العمل الذي يضطلع به كل اجتماع خبراء متعدد السنوات في دوراته الأربع منذ عام ٢٠٠٩؛ وللتقارير التي قدمتها الأمانة عن تنفيذ التقدم المحرز منذ الدورة الأخيرة للجنة في مجال تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في مجالات الاستثمار والمشاريع، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

وتؤكد أهمية تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة؛

وتشدد على أن اجتماعات الخبراء المختلفة تواصل، اتساقاً مع اتفاق أكرا وولاية الدوحة واختصاصاتهما، كما حددها مجلس التجارة والتنمية، تيسير التبادل الغني والبناء للخبرات وأفضل الممارسات، وإقامة شبكات التواصل بين الخبراء، وذلك بهدف تعزيز المعرفة الفنية وتزويد اللجنة بإسهامات قيمة تستند إليها عند النظر في قضايا الاستثمار، والمشاريع والتنمية، والتكنولوجيا والابتكار، وفقاً للقرارات من ٢٠١ إلى ٢٠٦ من اتفاق أكرا.

## ثانياً - موجز الرئيس

### ألف - افتتاح الدورة

١ - أدلى الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، بالبيان الافتتاحي للدورة. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو كل من الوفود التالية: (أ) إندونيسيا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين؛ وجمهورية إيران الإسلامية باسم المجموعة الآسيوية؛ وكوت ديفوار باسم المجموعة الأفريقية؛ وباراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(١) اعتمدت في الجلسة العامة الختامية، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

والاتحاد الأوروبي؛ وبولندا باسم المجموعة دال؛ وباراغواي باسم أقل البلدان نمواً؛ والولايات المتحدة الأمريكية، وإثيوبيا، وبربادوس والمكسيك.

٢- وسلط الأمين العام للأونكتاد الضوء على القضايا الرئيسية التي برزت منذ الأونكتاد الثالث عشر، في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وانعكاساتها على التنمية الشاملة والمستدامة. ولطالما شجع الأونكتاد واضعي السياسات على الأخذ بالتنمية المستدامة في رسم السياسات وتنفيذها، وعلى اضطلاع الدول بدور فعال في تيسير الاستثمار. ومن دواعي الارتياح رؤية جيل جديد من سياسات الاستثمار التي توازن بحق بين أهداف السياسات العامة والتنمية، وحقوق المستثمرين، وتركز على نحو متزايد على التنمية المستدامة. وبالرغم من أن التحرير سيظل وسيلة من وسائل خلق مناخ موات أكثر للاستثمار، فإن سياسات الاستثمار تتجه اليوم بشكل أكبر نحو نقل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات المعنية، لتوليد قدرات إنتاجية وضمان مراعاة الشواغل الاجتماعية والبيئية. وتشكل مبادرة الأسواق المالية المستدامة، التي يشارك في تنظيمها الأونكتاد، واتفاق الأمم المتحدة العالمي، ومبادئ الاستثمار المسؤول التي تدعمها الأمم المتحدة، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، جميعها سبلاً لتعزيز استثمار مسؤول من الناحيتين الاجتماعية والبيئية.

٣- وقال الأمين العام إن الأونكتاد وضع إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الذي عرضه تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٢، بهدف دعم واضعي السياسات في رسم سياسات استثمار مراعية للتنمية، تُدمج في الإطار الأوسع لاستراتيجيات وسياسات البلدان الإنمائية، ووضعها حيز التنفيذ.

٤- ووصف تقرير الأونكتاد الأخير المعنون مرصد اتجاهات الاستثمار العالمي<sup>(٢)</sup> السياق الاقتصادي الحالي المتعلق بالاستثمار الدولي. وعلى الرغم من الانتعاش في التجارة الدولية والنتائج العالمية، اللذين تخطيا مستويات الذروة التي بلغها في عام ٢٠٠٧، بقي الاستثمار الأجنبي المباشر دون المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. ويرى الأونكتاد، الذي خفّض التوقعات التي أعلنها في وقت سابق لهذا العام، أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر سيستقر في عام ٢٠١٢. لكن بعض المؤشرات تلوح بأن نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل قد يكون إيجابياً.

٥- وتؤدي العلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. ويأتي التقدم الاقتصادي من تطبيق المعارف والتكنولوجيات الحديثة في النشاط الإنتاجي. وتضمنت تقارير الأونكتاد ذات الصلة أمثلاً جيدة عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأنشطة الإنتاجية. كما أدى العلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً حاسماً في

(٢) [http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/webdiaeia2012d20\\_en.pdf](http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/webdiaeia2012d20_en.pdf)

معالجة مسائل الصحة العالمية والأمن الغذائي وتغير المناخ، وتستحق أن يشار إليها في الأهداف الإنمائية للألفية.

٦- وقال عدة ممثلين عن المجموعات الإقليمية وممثل دولة عضو إنه من المهم بناء القدرات، وتدريب الموارد البشرية وتعزيز الهياكل الأساسية في البلدان النامية. وينبغي أن يكون للقطاعين العام والخاص دور في تيسير النمو الاقتصادي والتنمية وحفزهما. وفتت مجموعة إقليمية ودولة عضو الانتباه إلى دور القطاع الخاص بمسثمريه وشركاته في إحداث آثار تكنولوجية غير مباشرة وتنويع اقتصادات البلدان النامية. ويمكن أن توفر الشراكات بين القطاعين العام والخاص هياكل أساسية وخدمات تتسم بالكفاءة في مجالي النقل والتجارة.

٧- وشدد ممثلان عن مجموعتين إقليميتين على الحاجة إلى تناول مسألة الاستدامة. وقال أحدهما إن العلم والتكنولوجيا والابتكار أدت دوراً رئيسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي مواجهة التحديات البيئية كتغير المناخ.

٨- وأشاد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يجريها الأونكتاد، وحثه على مواصلة عمله في هذا المجال وتكثيفه. وبالإشارة إلى التقرير المرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بمجالي العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أقرّ ممثلان عن مجموعة إقليمية ودولة عضو بالعمل الذي اضطلع به الأونكتاد عام ٢٠١٢ لمساعدة البلدان النامية في هذين المجالين، وحثا الأونكتاد على مواصلة تقديم هذه المساعدة.

٩- وشدد ممثلاً مجموعة إقليمية ودولة عضو على أهمية نقل التكنولوجيا والدراية. وبالإضافة إلى نقل التقنيات الزراعية المتطورة، وبخاصة لضمان الأمن الغذائي، من المهم الاستثمار في الطاقة البديلة وتعزيز دور الأونكتاد في توفير المساعدة التقنية وتطوير مشاريع ابتكارية.

١٠- وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى استحداث وسائل ابتكارية لدمج النساء في الأنظمة الاقتصادية، نظراً إلى أن عملهن سيساعد على الإسهام في الانتعاش الاقتصادي وفي إيجاد مجتمع أكثر إنصافاً.

١١- وعرضت مديرة شعبة التكنولوجيا والولوجستيات، السيدة آن ميرو، معلومات عن الاعتراف المتزايد بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تطوير العمليات الدولية الحالية والأهداف الإنمائية للألفية. وسيقترح فريق عمل من منظومة الأمم المتحدة رؤية موحدة وخطوة طريق لجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. بمشاركة عدة منظمات من بينها الأونكتاد. وتشكل التكنولوجيا والابتكار المحركين الرئيسيين للتنمية الاقتصادية الطوية الأجل التي تجلت في عدة بلدان نامية حققت معدلات مرتفعة من النمو والتنمية البشرية بفضل منح الأولوية للتكنولوجيا والابتكار.

١٢- ورداً على بيانات الحضور، قالت السيدة آن ميرو إن العلم والتكنولوجيا والابتكار تؤثر على التنمية الشاملة، من خلال توفير الأمن الغذائي، وفرص الوصول أمام الجميع إلى خدمات الصحة والطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وأضافت أن من المهم دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في سياسات التنمية الوطنية بشكل منهجي. وورد في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، فضلاً عن النقاش والأعمال التحضيرية لجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تأكيد على الدور الحاسم الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية.

١٣- وعكست عدة بيانات أدلت بها مجموعات بلدان يقين الأمين العام بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ضروري للانتعاش الاقتصادي بعد الأزمة والتنمية الطويلة الأجل للبلدان. وقالت عدة وفود إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل مصدراً لتمويل التنمية من دون ديون وأقرت بآثاره غير المباشرة، من قبيل نقل التكنولوجيا، وتحسين تكوين رأس المال البشري، والاندماج في شبكات تجارية عالمية وتطوير المشاريع المحلية، فضلاً عن الاستثمار في قطاعات التنمية، كالهياكل الأساسية والصحة والتعليم. ورأت الدول الأعضاء أنه في إطار السعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل التنمية المستدامة، أثبتت الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما في مجال تطوير الهياكل الأساسية، أنها تتمتع بإمكانات هائلة. لكن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يثير قلق الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لأنه لم ينجح في تخطي الذروة التي بلغها في عام ٢٠٠٧، ولأن انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن متساوياً.

١٤- وأقرت ثلاث مجموعات بلدان ودولة عضو بالدور الذي تؤديه تنمية القطاع الخاص، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في زيادة إنشاء فرص العمل والنمو الاقتصادي والتنمية. كما وجهت الانتباه إلى دور سياسات الحكومة في دعم هذه التنمية؛ بما في ذلك الدور التحفيزي للدولة. وفيما يخص تنمية المشاريع، سلّطت إحدى المجموعات الإقليمية الضوء على أهمية التعليم والتدريب لتحسين نوعية الموارد البشرية والتغلب على الضعف الاجتماعي والاقتصادي.

١٥- وشددت عدة وفود على أهمية إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الجديد الذي اعتمده الأونكتاد، وملاءمته وحسن توقيته. وفي حين يمكن للدولة أن تؤدي دوراً مهماً في تيسير الأعمال ومعالجة العوامل الخارجية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فإن دعماً مفرطاً من قبلها للشركات المحلية قد يحدث تمييزاً سلبياً حيال المستثمرين الأجانب. وعلى المستوى الدولي، أعرب المندوبون عن أملهم في أن يساهم الإطار في بلورة نظام استثمار دولي أكثر اتساقاً يؤدي أيضاً إلى تعزيز التنمية.

١٦- وقال بعض الوفود إن ثمة حاجة إلى مناخ استثماري مفتوح وقابل للتنبؤ وشفاف، بما في ذلك وجود أسواق جيدة التنظيم وشفافة؛ بينما شددت وفود أخرى على الحاجة إلى

الموازنة بين حقوق المستثمرين ومسؤولياتهم وضمان أن يكون الاستثمار الدولي داعماً للتنمية. وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، أكدت مجموعة إقليمية ودولة عضو المنافع الاقتصادية التي تعود على الشركات المسؤولية اجتماعياً. وشددت مجموعة إقليمية أخرى على التحدي المتمثل في الموازنة بين تشجيع الاستثمار أي التحرير، والتنظيم أي التقييد.

١٧- وأشارت عدة وفود إلى أن منازعات الاستثمار تطرح الكثير من التحديات، بما فيها تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وأعربت عن دعمها للجهود التي يبذلها الأونكتاد لتحسين قدرة البلدان النامية على المشاركة في هذه العمليات. ولا غنى لتأمين بيئة سليمة للأعمال التجارية عن بيئة قانونية سليمة لحماية المستثمرين مع الحفاظ على حقوق الدول في العمل على تحقيق أهداف مشروعة من السياسات العامة.

١٨- وعبرت مجموعتان إقليميتان عن تقديرهما للأمانة لما تقدمه من مساعدة في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع، بما في ذلك استعراضات سياسات الاستثمار، والتدريب على اتفاقات الاستثمار الدولي/تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وأعربت عن التزامهما بعمل الأونكتاد على تعزيز سياسات الاستثمار والقدرات المؤسسية والفردية في الدول الأعضاء. وطلب بعض الوفود إلى الأونكتاد مواصلة تقديم المساعدة والتحليلات للدول الأعضاء في مجالي الاستثمار والمشاريع، ولا سيما تلك التي لم تستفد بعد بشكل تام من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشكل تقرير *الاستثمار العالمي* أداة دعم رئيسية للدول الأعضاء بينما يشكل برنامج تنظيم المشاريع (إمبريتيك) محركاً لتعزيز أفضل الممارسات ودعم تنظيم المشاريع. وعبر ممثلان عن مجموعة إقليمية ودولة عضو عن ارتياحهما لنتائج جوائز المرأة في قطاع الأعمال لعام ٢٠١٢ والدينامية التي تظهرها النساء في الأعمال، والتي لفتت الانتباه إلى ما تفتحه النساء من آفاق في مجال المشاريع وتنظيمها.

١٩- وقدم مدير لجنة الاستثمار والمشاريع، السيد جيمس زان، عرضاً تناول فيه التوجهات الحديثة في مجال الاستثمار والمشاريع. وقدم توصيفاً للمناخ الحالي في مجال الاستثمار العالمي وتحليل الأونكتاد للتوقعات المستقبلية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتفاوتات الإقليمية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٠- وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي يأخذ وقتاً أطول للانعاش مقارنة بالتجارة والنتائج، فهناك عوامل مختلفة من شأنها أن تدفع عجلة الازدهار المقبل للاستثمار الأجنبي المباشر، وتجعل الأونكتاد يتحلى بالتفاؤل المشوب بالحذر على المدى البعيد، ومنها: (أ) عمليات بيع حصص الدولة في الشركات المتعثرة في الدول المتقدمة بعد فترة الأزمة؛ و(ب) احتمال بيع المزيد من الأصول العامة لإعادة هيكلة الديون السيادية؛ و(ج) المستوى القياسي للحيازات النقدية لدى الشركات عبر الوطنية؛ و(د) النفقات الرأسمالية الهادفة إلى تجديد رصيد رأس المال استعداداً للتوسع الاقتصادي.

٢١- وقد نجم عن انتهاج الحكومات سياسيات أكثر تدخلاً في مجال الاستثمار انقسام على المستوى الوطني، مع نمو سياسات الاستثمار التقييدية وزيادة الجهود لتعزيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويراقب الأونكتاد منذ زمن طويل سياسات الاستثمار على المستويين الوطني والدولي.

٢٢- ومعايير المحاسبة والإبلاغ في الشركات ضرورية لتعميم مناخ استثماري مستقر؛ وفي هذا المضمار، اتخذ الأونكتاد خطوات تهدف إلى دعم الدول الأعضاء بفضّل أداة تطوير المحاسبة وإلى تعزيز الإبلاغ بواسطة مبادرة الأسواق المالية المستدامة.

٢٣- ولتنمية المشاريع أهمية في تحقيق النمو والحد من الفقر. وقد اضطلع الأونكتاد مؤخراً بدور في هذا المجال، ولا سيما من خلال إعداد إطار سياسات تنظيم المشاريع الذي يهدف إلى دعم تطوير الأعمال التجارية في الدول الأعضاء.

## باء- تقارير اجتماعات الخبراء

(البند ٣ من جدول الأعمال)

### ١- تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

(البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

(أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية عن دورته الرابعة (البند ٣(أ)١ من جدول الأعمال)

٢٤- قدم مدير شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، السيد زان، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية. وذكر بهدف اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية وبالمسائل التي تناولتها كل من الدورات الأربع. وأفيد عن نتائج هذه الاجتماعات، أي إطار سياسات الاستثمار المتعلقة بالتنمية المستدامة الجديد الذي اعتمده الأونكتاد. وقد أنشأت الشعبة مؤخراً منبراً على شبكة الإنترنت، هو منتدى إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة (IPFSD hub)، بهدف تيسير تبادل الخبرات والآراء بين أصحاب المصلحة المعنيين باتفاقات الاستثمار الدولية.

٢٥- وتحدثت السيدة كارولينا فريشكوف باسم رئيس الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية، السيد لويز فاسيشا، وعرضت تقرير الدورة. وسلّط التقرير الضوء على التحديات التي تواجهها الأوساط المعنية باتفاقات الاستثمار الدولية وعلى الحاجة إلى تعاضد القوى وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. ومن أبرز التحديات نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وضمن استقلال المحكمين، والموازنة بين حقوق المستثمرين وواجباتهم، ودمج اعتبارات المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية، وإرساء عناصر المساءلة. وشددت الدورة الرابعة

لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات على المنافع التي يمكن تحصيلها بفضل اعتماد نهج أقل تكنوقراطية في النقاشات والمفاوضات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية وضرورة تحسين تفسير المعاهدات لتعزيز التجانس والقدرة على التنبؤ.

٢٦- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.3/12.

(ب) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن دورته الرابعة  
(البند ٣(أ)٢ من جدول الأعمال)

٢٧- قدمت أمانة الأونكتاد تقريراً عن نتائج السلسلة السابقة لأربعة اجتماعات متعددة السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠٠٩-٢٠١٢). وسلطت الأمانة الضوء على تركيز الاجتماعات على الجوانب التشاركية والقائمة على النتائج، وأشارت إلى أن أهدافها الأولية، أي تعزيز استحداث أدوات مفيدة لصانعي القرار وتعميمها، وتحديد أفضل الممارسات، قد تحققت. وشملت نتائج الاجتماعات إصدار منشورين (انظر الفقرة ٢٨ أدناه)، وجمع أفضل الممارسات في مجال سياسات تنظيم المشاريع ونشرها على شبكة الإنترنت، وإقامة شبكات من واضعي السياسات المعنيين بسياسات تنظيم المشاريع والابتكار في البلدان النامية.

٢٨- وقدمت السيدة لوز كاباليرو، الممثلة الدائمة المناوبة لبيرو، عرضاً لنتائج الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات. وقد ركز الاجتماع على دور تنظيم المشاريع لما فيه صالح الفقراء وسياسات الابتكار في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر، والنمو الشامل، ولا سيما لصالح الفئات المحرومة مثل النساء والشباب. وناقش الاجتماع إطار سياسات تنظيم المشاريع وإرشادات التنفيذ الذي أعده الأونكتاد (UNCTAD/DIAE/ED/2012/1) وإطار إجراء عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي أعده الأونكتاد (UNCTAD/DTL/STICT/2011/7). وخلص الخبراء إلى أن العلم والتكنولوجيا والابتكار وسياسات تنظيم المشاريع ينبغي أن تشكل مكونات رئيسية في استراتيجية تنمية أي دولة، ومكوناً حيوياً من جدول الأعمال الدولي لسياسات التنمية، نظراً إلى أن نجاح سياسات التنمية يتطلب نهجاً شاملاً.

٢٩- وفي السياق الراهن للأزمة الاقتصادية، يبقى استحداث نظم وطنية تحفز على تنظيم المشاريع وأنشطة الابتكار هدفاً سياسياً حيوياً لدعم خلق فرص العمل وتوسيع الفرص الاقتصادية. وفي إطار السعي لضمان أن يكون لسياسات تنظيم المشاريع والابتكار تأثير طويل الأجل، ينبغي لواضعي السياسات أن يقيموا باستمرار مدى فعاليتها عن طريق العمل الوثيق مع منظمي المشاريع وفهم التحديات الدينامية التي يواجهونها. وأشارت إلى أنه لا يوجد نهج واحد يصلح في جميع الحالات، وينبغي بالتالي أن تركز سياسات تنظيم المشاريع



والابتكار على التكيف مع السياقات والظروف الفريدة لكل بلد. ودعت السيدة لوز كابليرو واضعي السياسات إلى أن يتبعوا المبادئ التالية لرسم السياسات: بناء توافق الآراء، واتساق السياسات، والرصد والتقييم.

٣٠- وأعربت ثلاثة وفود عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في تعزيز تنظيم المشاريع وتشجيع النساء منشآت المشاريع. وأدت أنشطة التوعية، من قبيل جائزة المرأة في قطاع الأعمال، دوراً مهماً في ضمان الاعتراف بالنساء كقوة دفع للنمو الاقتصادي. وشجعت الوفود الثلاثة المنظمة على مواصلة مساعدتها التحليلية والتقنية في مجال تمكين المرأة بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتغيير الهيكلي، وضخ المزيد من القيمة المضافة في الاقتصاد. وشكرت الوفود الأونكتاد أيضاً على ما يضطلع به من عمل في دعم القدرات السياساتية الوطنية من خلال وضع عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ومن الضروري إقامة روابط بين مختلف الجهات المعنية، وتغذيتها، وتقليص المسافة التي تفصل بين منشئي المشاريع والأسواق. وثمة توافق واسع على أهمية تعزيز الروابط بين مختلف الجهات الفاعلة؛ لكنه يتعين كذلك تعزيز نماذج الحوكمة التي تتيح الانتقال من تشجيع الحوار وتبادل الأفكار إلى إيجاد فرص لمساهمات أكثر عملية.

٣١- وقال وفدان إن العديد من البلدان النامية قلقة من نقص القدرات الاستيعابية لتسخير التكنولوجيا لدعم التنوع والنمو الاقتصاديين. وأشار أحدها إلى الحاجة إلى تشجيع النهوض بالقدرات الوطنية على إدارة نقل التكنولوجيا للتمكن من تحديد الابتكارات واعتمادها وتقاسمها.

٣٢- وفي معرض الرد على تعبير أحد الوفود عن اهتمامه بإعداد مؤشرات ملائمة وجمع البيانات عن أنشطة الشركات والأفراد لتنظيم المشاريع والابتكار بهدف دعم عمليات رسم السياسات ورصدها، عرضت الأمانة نتائج العمل المنجز لتحديد المؤشرات الملائمة في تلك المجالات. وأشار أحد الوفود إلى أهمية نظم الاقتصاد الابتكارية بالنسبة للبلدان النامية ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار، وشجع الأمانة على مواصلة تطوير عملها في هذا المجال.

٣٣- وأحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن دورته الرابعة (TD/B/C.II/MEM.1/13).

(ج) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي عن دورته الرابعة (البند ٣(أ)٣٠ من جدول الأعمال)

٣٤- نظراً إلى أن عرض نتائج اجتماع الخبراء قد أُجِّل إلى الدورة الرابعة للجنة التجارة والتنمية (١٢-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، لم تنظر لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في هذا البند في دورتها الرابعة.

٢- تقارير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورتيه الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين (البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٣٥- كان معروضاً على اللجنة تقريراً لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورتيه الثامنة والعشرين (TD/B/C.II/ISAR/61) والتاسعة والعشرين (TD/B/C.II/ISAR/64).

٣٦- وعرض رئيس الدورة التاسعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، السيد جيم أوسايندي أوبازي (نيجيريا)، تقريراً للدورتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين على اللجنة. ونفذ فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل منذ الدورة الثالثة للجنة أنشطة عديدة، منها: (أ) الدورتان الثامنة والعشرون والتاسعة والعشرون، بما في ذلك حلقة عمل تقنية تتعلق بشروط قياس القيمة العادلة ومنتدى بشأن تعليم المحاسبة؛ و(ب) حلقة عمل تدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عقدت في ليماء، في بيرو؛ و(ج) حدث رفيع المستوى ضمن فعاليات الأونكتاد الثالث عشر لإطلاق أداة تطوير المحاسبة؛ و(د) المشاركة في تنظيم المؤتمر الثالث المتعلق بمبادرة الأسواق المالية المستدامة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠)؛ و(هـ) المائدة المستديرة السنوية الثانية المشتركة بين الوكالات بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٣٧- وركزت الدورة الثامنة والعشرون على المضي في تطوير منهجية القياس في أداة تطوير المحاسبة. وعُقدت في إطار هذه العملية عدة موائد مستديرة في كل من البرازيل وجنوب أفريقيا وفيت نام وكرواتيا بهدف اختبار الأسئلة التي تتضمنها الأداة للتحقق من فهمها وفائدتها؛ وتلقى فريق العمل كذلك تعليقات من المكسيك. ومن ضمن المواضيع الأخرى التي نوقشت التطورات في مجال الإبلاغ المتكامل وتغير المناخ، وكشف البيانات المتعلقة بإدارة الشركات. وفي نهاية الدورة، وافق الفريق العامل على أن منهجية القياس المقترحة وفرت إرشادات مفيدة لأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن تحديد الثغرات والأولويات استناداً إلى مقاييس دولية. وطلبت الدورة إلى الأونكتاد إجراء تقييمات تجريبية في البلدان لاختبار استمارة الأسئلة ومنهجية القياس.

٣٨- وتناولت الدورة التاسعة والعشرون بشكل رئيسي الأسس التنظيمية والمؤسسية لإبلاغ عالي الجودة من قبل الشركات. وعُرضت لهذا الغرض النتائج والدروس المستخلصة من تسعة اختبارات تجريبية لأداة تطوير المحاسبة أجريت في كل من الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا والصين، وفييت نام، وكرواتيا، وكوت ديفوار، والمكسيك، وهولندا. كما نُظر في موضوعين إضافيين هما الإبلاغ عن الاستدامة والإفصاح عن حوكمة الشركات. وقال الرئيس إن فريق الخبراء اتفق على أن أداة تطوير المحاسبة وسيلة مفيدة لمساعدة الدول الأعضاء على تقييم ترتيباتها وقدراتها التنظيمية والمؤسسية والبشرية الخاصة بكل منها، وتسهيل الحوار بين الجهات صاحبة المصلحة، وتحديد الثغرات بإجراء قياس يستند إلى المعايير والقوانين المعترف بها عالمياً. وطلب فريق الخبراء إلى الأونكتاد مواصلة أعماله المتعلقة بأداة تطوير المحاسبة، بما فيها العمل المتعلق بالبوابة الإلكترونية، وجمع المعلومات المستمدة من تقييمات البلدان بشأن تطبيق هذه الأداة، واستعراض المبادرات الحكومية ومبادرات الأسواق المالية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة.

٣٩- وأحاطت اللجنة علماً بالوثيقتين TD/B/C.II/ISAR/61 و TD/B/C.II/ISAR/64.

## جيم- تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٠- قدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد، السيد زهان، تقريراً عن التقدم المحرز في تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في مجالات العمل التي تغطيها هذه اللجنة. واستند العرض الذي قدمه إلى تقريرين. أما التقرير الأول المعنون شعبة الاستثمار والمشاريع: النتائج والتأثير - تقرير عام ٢٠١٢ (UNCTAD/DIAE/2012/2)، فوصف الإنجازات الرئيسية وأداء الولايات المسندة إلى الأونكتاد في أكرا، ثم في الدوحة مؤخراً، في مجال الاستثمار والمشاريع من أجل التنمية المستدامة. وأما التقرير الثاني المعنون "معلومات محدثة عن تنفيذ ولاية الأونكتاد في مجال الاستثمار والمشاريع" (TD/B/C.II/CRP.4)، فعرض نتائج إطار تقييم أداء الشعبة في السنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢. وأُتيحت نسخ من استعراض منتدى الاستثمار العالمي ٢٠١٢ (UNCTAD/DIAE/2012/1) للوفود في القاعة.

٤١- وركز العرض على ما حققته الشعبة من إنجازات مهمة منذ انعقاد الدورة السابقة للجنة. وتضمنت هذه الإنجازات، بالإضافة إلى إعداد تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٢، إنجاز أكثر من ٩٠ منشوراً وتقريراً بحثياً ودراسة، وأداء خدمات استشارية وتنظيم حلقات عمل لدعم التنمية المستدامة في حوالي ١٦٠ بلداً مستفيداً. ومن بين ما ينفذه الأونكتاد من العديد

من أنشطة بناء توافق الآراء، اجتذب منتدى الاستثمار العالمي ٢٠١٢ أكثر من ١٤٠٠ مشارك، بمن فيهم ٨ رؤساء دول وحكومات، و٦ من كبار المسؤولين التنفيذيين بالشركات عبر الوطنية، و٣٠ من وزراء الحكومات. ومن بين الإنجازات الأخرى التي تدعو إلى الفخر، صيانة وتطوير شبكة الاستثمار العالمية، وهي شبكة إلكترونية للأونكتاد تضم أكثر من ١٠٠٠٠ من الجهات صاحبة المصلحة في مجال الاستثمار. وقد نجحت هذه النتائج عن اعتماد الشعبة لنهج إداري استراتيجي مستند إلى النتائج، أدى إلى تطوير حافظة المنتج الحالية لسلسلة قيمة استشارية كاملة لسياسات الاستثمار والمشاريع، مما أتاح تعزيز التآزر فيما بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة. وقد أظهر إطار تقييم الأداء مدى ملاءمة وجودة وفعالية وتأثير منتجات الشعبة وأنشطتها.

٤٢- وأثنت الوفود على الشعبة لما قامت به من أعمال لتنفيذ الولاية المسندة إلى الأونكتاد في أكرا والدوحة في مجال الاستثمار والمشاريع، وأشارت إلى ما لعملها من تأثير كبير. وأعرب المندوبون بخاصة عن اهتمامهم بتنفيذ التوصيات الصادرة في سياق الأنشطة والخدمات الرئيسية، مثل عمليات استعراض سياسات الاستثمار والمساعدة المقدمة في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية من أجل التنمية المستدامة، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.

٤٣- وفي عرض آخر، قالت مديرة الشعبة التكنولوجية واللوجستيات، السيدة ميرو، إن الأونكتاد نشر تقريرين رئيسيين يتعلقان بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تقرير التكنولوجيا والابتكار، وتقرير اقتصاد المعلومات. وأعرب عدد من الدول عن تقديرها لعرض حضرته للمنشور الأول، وقالت إنها مهتمة بالاستزادة من مثل هذه العروض، حيث إنها تسهم في تحسين فهم المواضيع المطروقة.

٤٤- ومن بين ما أجري مؤخراً من بحوث تتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في المواضيع التي اختارتها لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بحث بعنوان العلوم والتكنولوجيات الجغرافية المكانية في خدمة التنمية، في إطار سلسلة الدراسات الراهنة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية.

٤٥- أما أنشطة المساعدة التقنية التي نفذتها الشعبة فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، فركزت بصفة رئيسية على إعداد وتنفيذ استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، عُرض رسمياً استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في الجمهورية الدومينيكية، ونُظمت حلقات عمل لوضعي السياسات في بيرو والسلفادور. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لاستعراضات العلم

والتكنولوجيا والابتكار، وقالت إنها مهمة بمعرفة المزيد عن حلقات العمل هذه وأنشطة المتابعة.

٤٦- وفيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يقدمها الأونكتاد، بدأ أول استعراض لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، وأقر وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري توصيات الأونكتاد من أجل إعداد استراتيجية الحكومة المقبلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٧- وأشاد تقييم مستقل بعمل الأونكتاد الرائد في التجارة الإلكترونية وإصلاح القوانين، وسلط الضوء على التقدير الذي أعرب عنه العديد من البلدان والمناطق المستفيدة. وكانت المعلومات التي وردت عن الدراسة التي أجراها الأونكتاد لجماعة شرق أفريقيا في مجال مواءمة قوانين الفضاء الإلكتروني والتقرير المتعلق بالمعاملات المالية بالهاتف المحمول لتطوير الأعمال التجارية في المنطقة معلومات إيجابية جداً. وقد دعا شركاء الأونكتاد - المستفيدون منهم والمناخون على حد سواء - إلى زيادة التعاون في مجال التجارة الإلكترونية وتوحيد التشريعات. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأونكتاد المعني بقياس اقتصاد المعلومات المساعدة إلى ٢٧ دولة عضواً، وساعدها في إعداد وتقديم معلومات إحصائية عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٤٨- وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء، قال المتكلم إن الأونكتاد وفر خدمات الأمانة للدورة الخامسة عشرة للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (أيار/مايو ٢٠١٢)، التي قيّمت متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وأضاف أن الفجوة الرقمية لا تقتصر على مسألة الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات فحسب، بل إن للمحتوى والمهارات أهمية أيضاً في تحقيق الاستفادة القصوى من تلك التكنولوجيات. وثمة حاجة إلى إيلاء الأولوية لاستخدام هذه التكنولوجيات بواسطة نهج مبتكرة، في إطار جملة أمور منها استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية.

٤٩- وشجع المشاركون في تلك الدورة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأونكتاد على زيادة وعي واضعي السياسات بعملية الابتكار، وتحديد الفرص المتاحة أمام البلدان النامية للاستفادة من الابتكار.

٥٠- وقد أتاح اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار الوقوف على دروس أساسية في السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية. وأفاد العديد من هذه الدروس في وضع إطار الأونكتاد الجديد لتنفيذ استعراضات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥١- ومما شكل مظهراً من مظاهر تجدد اهتمام المجتمع الدولي بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ودوره في عملية التنمية حدث رفيع المستوى جرى تنظيمه في أثناء الأونكتاد الثالث عشر بالتعاون مع مؤسسة قطر. وقد ضم هذا الحدث الأول من نوعه بالنسبة للأونكتاد رواد التكنولوجيا ومنظمي المشاريع وواضعي السياسات والخبراء. وقال العديد من المشاركين إن الابتكار عملية تتطلب بيئة تثير الشغف والفضول والإبداع، ويوفر الإطار السياسي السليم للنجاح.

## دال - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٢- أحاط المقرر، باسم الرئيس، الاجتماع علماً بأن الدورة الخامسة للجنة ستتناول البندين الموضوعيين التاليين، وفقاً لما قرره مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الخامسة والخمسين (المستأنفة) في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢:

(أ) تعزيز تنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية؛

(ب) الاستثمار والابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية.

## هاء - اختتام الاجتماع

٥٣- قال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن لعمل اجتماعات الخبراء قيمة كبيرة لمداخلات اللجنة. وحث جميع الشركاء في التنمية والدول الأعضاء على تشجيع الخبراء على متابعة اجتماعات الخبراء المعقودة في إطار الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمكن الخبراء الذين شاركوا في الاجتماع بصفتهم الشخصية من تقديم تقييم موضوعي ونزيه للقضايا المطروحة، وينبغي أخذ آرائهم وإسهاماتهم في الحسبان في أعمال اللجنة.

## ثالثاً - المسائل التنظيمية

### ألف - افتتاح الدورة

٥٤- قامت السيدة جولاد أديكولا أوريمولوي (نيجيريا)، نائبة رئيس اللجنة في دورتها الثالثة، بافتتاح الدورة الرابعة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في قصر الأمم في جنيف في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

## باء - انتخاب أعضاء المكتب

٥٥ - انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد إيفان ب. غارسيا (الفلبين)

نواب الرئيس: السيد لولسيجيد تاديسي أبيبي (إثيوبيا)

السيد محمد كاظم أسايش تالاب طوسي (جمهورية إيران الإسلامية)

السيد كارلوس فيدل مارتين رودريغيث (كوبا)

السيد أندري بوبوف (بيلاروس)

السيدة شاني غريفيث - جاك (بربادوس)

المقرر: السيد لولسيجيد تاديسي أبيبي (إثيوبيا)

## جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٦ - أقرت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، جدول أعمالها المؤقت (TD/B/C.II/16). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:

'١' تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية عن دورته الرابعة

'٢' تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن دورته الرابعة

'٣' تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي عن دورته الرابعة

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورتيه الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين.

- ٤ - تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

**دال - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية**  
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٧ - في الجلسة العامة الختامية، أذنت اللجنة للمقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. ومن المقرر تقديم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.



الحضور<sup>(٣)(٤)</sup>

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء التالية في الأونكتاد والأعضاء في اللجنة:

الاتحاد الروسي	سيشيل
إثيوبيا	الصين
إسبانيا	العراق
ألمانيا	عمان
إندونيسيا	غينيا
أنغولا	فرنسا
أوغندا	الفلبين
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فتويلا (جمهورية - البوليفارية)
آيرلندا	فييت نام
إيطاليا	قبرص
باراغواي	كوبا
البرازيل	كوت ديفوار
بربادوس	الكويت
البرتغال	ليتوانيا
بنغلاديش	مالي
بنن	ماليزيا
بولندا	مدغشقر
بيرو	المغرب
بيلاروس	المكسيك
تايلند	المملكة العربية السعودية
تركيا	ميانمار
الجزائر	ناميبيا
الجمهورية التشيكية	النمسا
الجمهورية الدومينيكية	نيجيريا
جمهورية كوريا	هايتي
جورجيا	الهند
زامبيا	هندوراس
زمبابوي	الولايات المتحدة الأمريكية
سوازيلند	اليابان
سويسرا	

(٣) يعكس هذا المرفق حضور الدول الأعضاء والمراقبين والمنظمات والهيئات الأخرى التي سجلت في الاجتماع.

(٤) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/INF.4.

- ٢- وحضر الدورة المراقب التالي:  
الكرسي الرسولي
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اللجنة:  
الاتحاد الأوروبي
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في اللجنة:  
منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اللجنة:  
الفتنة العامة  
منظمة أوكابروس الدولية  
منظمة القرية السويسرية غير الحكومية.
-